Journal of Accounting and Financial Studies ( JAFS ) مجلة دراسات محاسبية ومالية
VOL.19, ISS.68, YEAR.2024 P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849

# The extent of the impact of financial crises on tax revenues Applied research in the General Tax Authority

**Ali Mahdi Hassan**
Federal Board of Supreme Audit
Ali.Mahdi1202k@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

**Prof. Dr. Iman Hassein Daoud**
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies-University of Baghdad
emani@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 4/3/2024 Accepted: 7/4/2024 Published: 30/9/2024

**Abstract:**

The research aims to analyze the tax impact of financial crises on the proceeds of tax income. The research problem is that the tax performance in the current reality of financial crises has a role in the tax proceeds? The research shows the concept of financial crises, characteristics and species, the focus on the causes of their occurrence and the impact of financial crises. (ISIS Terrorist Organization Crisis, Low Oil Prices, Covid-19 Coronavirus Pandemic Crisis) On tax performance and revenues derived from the General Tax Authority and highlighting the role of tax performance in increasing tax yields if the methodology is adopted in theory based on literature and some previous studies as well as the analytical descriptive approach because it is an appropriate methodology for research and studies and obtaining the necessary data from its main sources. The annual financial statements of the General Tax Authority are selected and the instruments adopted in the analysis of public data and financial lists are based on ratios 2014 The researcher has a number of conclusions, the most important of which are: The crises that Iraq experienced during the period of the 2014-2021 study have had a negative impact on the tax yield and on the efficiency and effectiveness of Iraq's tax performance. The researcher also made a number of recommendations, the most important of which are: activating and increasing the efficiency of Iraq's tax system during crises and predicting, managing and planning risks to avoid the negative effects that may occur.

**Keywords**: Financial crises, tax revenues.

# مدى تأثير الأَزمات المالية على الإيرادات الضريبية/بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

**علي مهدي حسن**
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

**ا.م. ايمان حسين داود**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية–جامعة بغداد

**المستخلص:**

يهدف البحث إلى تحليل الأثر الضريبي للأزمات المالية على حصيلة الدخل الضريبي, و تمثلت مشكلة البحث أن الأَداء الضريبي في ظل الواقع الحالي للأزمات المالية له دوره في الحصيلة الضريبية ؟ ويبين البحث مفهوم بالأزمات المالية والخصائص والأنواع والتركيز على أسباب حدوثها و بيان تأثير الأزمات المالية ( أزمة تنظيم داعش الإرهابي , انخفاض أسعار النفط , أزمة وباء كوفيد19 كورونا ) على الأَداء الضريبي والإيرادات المتحصلة للهيئة العامة للضرائب و تسليط الضوء على دور الأَداء الضريبي في زيادة الحصيلة الضريبية اذا تم الاعتماد المنهج الاستنباطي في الجانب النظري بالاعتماد على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة وكذلك والمنهج الوصفي التحليلي لكونه منهجا ملائما للبحوث والدراسات والحصول على البيانات اللازمة من مصادرها الرئيسة وتم اختيار البيانات المالية للهيئة العامة اللضرائب وكانت الأدوات المعتمدة في عملية تحليل البيانات والقوائم المالية بالاعتماد على الضوابط السنوية الصادرة من الهيئة العامة للضرائب وللسنوات من 2014 ولغاية 2021التي تعبر عن نسب مالية يتم الاعتماد عليها من قبل الهيئة لإخضاع المكلف للضريبة وفي أطار مناقشة النتائج قدّم الباحثان عدداً من الاستنتاجات أهمها: ان الأَزمات التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة والمتمثلة بالمدة من 2014–2021 كان لها اثر سلبي على الحصيلة الضريبية وعلى كفاءة وفاعلية الأَداء الضريبي في العراق . كذلك قدّم الباحثان عدداً من التوصيات أهمها : تفعيل

وزيادة كفاءة النظام الضريبي في العراق خلال الازمات و التنبؤ بالمخاطر وادارتها والتخطيط لها لتجنب الاثار السلبية التي قد تحدث منها .

**الكلمات المفتاحية:** الأزمات المالية, الإيرادات الضريبية.

**المقدمة :**

تعد الأزمات المالية واحدة من اكثر التحديات التي تواجه الاقتصادات في العصر الحديث , ويمكن ان تكون هذه الازمات لها تأثير كبير على الاوضاع المالية للدولة, وبالتالي تلعب السياسات الضريبية دوراً حاسماً في تحقيق التوازن والاستقرار المالي , ويعد الأداء الضريبي مؤشرًا حيويًا لاستدامة الأوضاع المالية للحكومات في مواجهة التحديات الاقتصادية. وسنعرض في هذا البحث مدى تأثير الأزمات المالية على قدرة الحكومة في جمع الضرائب وتمويل خدماتها العامة, و تحليل تأثير الأزمات المالية على الإيرادات الضريبية وكيف يمكن للحكومات التعامل مع هذا التحدي. و دراسة درجة التأثير المتوقعة للأزمة المالية الحالية على حصيلة الدخل الضريبي , وفهم التحديات الضريبية التي تنشأ نتيجة الأزمات المالية ولتطوير استراتيجيات ضريبية تهدف إلى تحقيق أقصى استدامة في جمع الضرائب. وإتماماً لما ذُكر تكونت هيكلية البحث من اربعة مباحث وفق النحو الآتي: المبحث الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، وشمل المبحث الثاني: الجانب النظري , وتضمن المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث واخيراً المبحث الرابع : وضح أهم الاستنتاجات والتوصيات .

**المبحث الاول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة**

يتم في هذا المبحث تناول منهجية البحث، والتي تعد الاساس لأعداد البحث في جانبيه النظري والعملي والتي تتضمن الآتي:-

**اولا منهجية البحث**

1- **مشكلة البحث** :أنّ الظروف التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية قد أدت إلى عدم استقرار الوضع المالي في العراق والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة وما نتج عنها من انخفاض الإيرادات العامة للدولة ومنها الإيرادات الضريبية مما نجم قلة الموارد التي تمول الموازنة العامة للعراق .لذا تكون مشكلة البحث وفق التساؤلات الأتية:-

أ- هل هناك تأثير واضح للأزمات المالية على الحصيلة الضريبية ؟

ب- هل هناك علاقة مترابطة ما بين الحصيلة الضريبية والأزمات المالية ؟

2- **أهمية البحث** : يُعد البحث الحالي إمتداداً للأدبَيات المحاسبة وتستمد أهميته من أهمية الهيئة المبحوث ومن الأداء الضريبي لموظفي السلطة المالية، وما يواجههم من أزمات مالية التي تنعكس على الحصيلة الضريبية إذ تعد الحصيلة الضريبية أهم المصادر في العصر الحديث للتأثير على النشاط الإقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.

3-**الهدف من البحث:** بيان مفهوم الأزمات المالية والحصيلة الضريبية وأهميتها وضمانات تحصيلها.

بيان تأثير الأزمات المالية (أزمة تنظيم داعش الأرهابي، أنخفاض أسعار النفط، أزمة وباء كوفيد19 كورونا) على الإيرادات المتحصلة للهيئة العامة للضرائب.

4- **فرضية البحث**

أ- توجد علاقة بين الحصيلة الضريبية والأزمات المالية .

**ب**- يوجد تأثير للأزمات المالية على الحصيلة الضريبية.

5- **منهجية البحث:** تم الاعتماد المنهج الاستنباطي في الجانب النظري بالاعتماد على الادبيات وبعض الدراسات السابقة واعتمد المنهج الوصفي التحليلي لكونه منهجا ملائما للبحوث والدراسات والحصول على البيانات اللازمة من مصادرها الرئيسة .

**6- حدود البحث**

أ- **الحدود المكانية** :- مقر الهيئة العامة للضرائب الكائن في بغداد

**ب- الحدود الزمانية** :- : تم إنجاز البحث من تاريخ (2024/2/1-2024/2/30).

**7- مجتمع و عينة البحث**

مجتمع البحث :- الهيئة العامة للضرائب

عينة البحث :- تتمثل بالاعتماد على البيانات المالية للهيئة العامة للضرائب للسنوات(2014- 2021)

**8-اسلوب جمع البيانات والمعلومات** :تشمل عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث بجانبين رئيسين هما:

أ- الجانب النظري : تم الاعتماد على مصادر محلية وعربية وأجنبية من كتب، ورسائل، وأطاريح وبحوث منشورة في المجلات و متوفرة في مختلف المكتبات وعلى شبكات الإنترنت.

**ب- الجانب العملي** : البيانات المالية في الهيئة العامة للضرائب للفترة ( 2014 - 2021)

**ثانياً- الدراسات السابقة**

**ثانيا- دراسات السابقة**

| | |
|---|---|
| 1-اسم الباحث والسنة: | **(محمود، 2017)** |
| عنوان البحث: | أثر الإعتراض في الحصيلة الضريبية |
| نوع البحث: | رسالة دبلوم عالي معادلة للماجستير |
| بلد الدراسة: | العراق |
| أسلوب البحث: | يعتمد البحث على المنهج الوصفي الإستقرائي بتوضيح الإستبانة |
| مشكلة البحث: | تتركز مشكلة البحث في وصول عدد من قضايا ضريبة الدخل إلىٰ الاعتراض على الدخل الخاضع للضريبة من الادارة الضريبية المتمثلة في الهيئة العامة للضرائب وأنّ هذه القضايا تسبب في العديد من الاشكالات بين المكلف والادارة الضريبية. |
| هدف البحث : | إلقاء الضوء على الاعتراض بشكل رئيس كحالة ناتجة عن مرحلة من مراحل التقدير للتعرف على المشكلات التي تصاحب عملية الاعتراض ومحاولة وضع تصور لحل هذه المشكلات علمياً وعملياً واثرها في الحصيلة الضريبية. |
| أبرز الاستنتاجات | أنّ الإعتراضات الضريبية تؤثر في حصيلة الإيرادات الضريبية بشكل كبير وتؤثر ايضاً في الإدارة الضريبية من خلال زيادة العبء على الموظفين، وعدم التزام المخمنيّن بالنسب الضريبية المحددة للشرائح لتحديد أرباح المكلف من دخله المتحقق خلال السنة. |

| | |
|---|---|
| 2-اسم الباحث والسنة: | **عزيز، طلال عباس، 2022** |
| عنوان البحث: | اعتماد كلفة الفرصة البديلة كأداة لزيادة الحصيلة الضريبية |
| نوع البحث: | دبلوم عال معادل للماجستير/جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية . |
| بلد الدراسة: | العراق |
| أسلوب البحث: | يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي |

| | |
|---|---|
| مشكلة البحث: | تمثلت مشكلة البحث بقيام الهيئة العامة للضرائب بإهمال موضوع كلفة الفرصة البديلة لرأس مال الشركات محدودة المسؤولية، كأحد المؤشرات المهمة للربح في زيادة الحصيلة الضريبية. |
| هدف البحث: | ضرورة تفهم الهيئة العامة للضرائب، أهمية إعتماد موضوع كلفة الفرص البديلة لزيادة الحصيلة الضريبية، وتشجيع الشركات التي ليس لها أي نشاط اقتصادي على إستثمار رؤوس أموالها وإلزام اغلب الشركات محدودة المسؤولية للخضوع للضريبة، وهذا بدوره ينعكس على الحصيلة الضريبية. |
| أبرز الاستنتاجات | يواجه الجهاز الضريبي العراقي الكثير من الصعوبات والتحديات في مجال التحاسب الضريبي للشركات المحدودة، ومن هذه التحديات، وأنّ الهيئة المبحوثة لا تأخذ بنظر الإعتبار موضوع كلفة الفرصة البديلة، كأحد مؤشرات الربح في التحاسب الضريبي ويوجد قصور من قبل الهيئة العامة للضرائب، عند أجراء عملية التدقيق الميداني، للإطلاع على صحة البيانات المقدمة من المكلفين. |

| | |
|---|---|
| 3-اسم الباحث والسنة | **محمد واخرون (2014)** |
| عنوان البحث: | قياس وتحليل اثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق . |
| نوع البحث: | بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية |
| بلد الدراسة: | العراق |
| أسلوب البحث: | يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي |
| مشكلة البحث: | شكل تكرار الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك إلىٰ أن اثارها السلبية كانت حادة وخطيرة بسبب طبيعتها وسبب نسؤها وقد هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول التي تحدث فيها هذه الأزمات. |
| هدف البحث: | عرض وتسليط الضوء على بعض الأساس المتعلقة بحالة الأزمات المالية من خلال البحث في الأزمات المالية وتوسعها وتأثيرها وكذلك معرفة الأثار التي تخلفها الأزمات المالية في العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام. |
| أبرز الاستنتاجات | أنّ المتغيرات الدولية عند تناول موضوع الأزمات المالية والإقتصادية عبر مجموعة من القنوات المالية والتجارية يحتم الإشارة إلىٰ أليات إنتقال الأزمة ومحاولة الدول الرأسمالية تكييف اقتصادياتها من خلال ذلك وعبر نقل الأزمة إلىٰ البلدان النامية مما يعرضها للعديد من الصدمات الخارجية. |

| | |
|---|---|
| 4-اسم الباحث والسنة | **محمود وآخرون(2020)** |
| عنوان البحث: | تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا (COVID_19) إنّموذجاً |
| نوع البحث: | بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية |
| بلد الدراسة: | العراق |
| أسلوب البحث | يعتمد البحث على المنهج الاستدلالي. |
| مشكلة البحث: | هل توجد تداعيات للأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا (COVID_19)؟ |
| هدف البحث: | يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في بيان أهم التعديلات التي يمكن أنّ تحصل في الممارسات المحاسبية المعتمدة |

| | |
|---|---|
| | في إعداد القوائم المالية، كنتيجة عن الآثار الاقتصادية، التي أحدثتها الجائحة على مستوى العالم. |
| أبرز الاستنتاجات | نتيجة تفشي فيروس (COVID_19) فأنّ تداعياته كانت على الاقتصاد العالمي أو في أداء الوحدات، لهذا تداعيات إنعكاساته المستقبلية إلىٰ جانب الإضرار الفعلية التي اوقعها في اغلب مفاصل اقتصادات الدول أو مجتمعاتها. |

**إسهامه البحث الحالي**

1-جاء البحث الحالي لتدعيم الأساس العلمي وإثراء الجانب المعرفي، من خلال المسح المكتبي للدراسات السابقة لم نجد دراسة تناولت المتغيرات البحث المتعلقة ب الأَداء الضريبي والأزمات المالية والحصيلة الضريبية، وتم دراسة كلاً من المتغيرات على انفراد وهذا ما شجع الباحثان على مواصلة الجهود البحثية للمتغيرات لأهميتها في قطاع الهيئة العامة للضرائب .

2-تقديم توجهات بحثية جديدة ذات فائدة وتغير واقع عمل اداء المكلفين بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية والسياسية.

**المبحث الثاني :الاطار النظري للأَزمات المالية والحصيلة الضريبية**

**أولا- مفهوم وتعريف الأَزمات المالية**

لا يوجد تعريف او مفعوم محدد للأزمة المالية , لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية , هو أن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب حاد ومفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية يمتد أثاره إلى قطاعات الأخرى ( صالح , 2008: 35)

ويمكن تعريف الأزمة المالية كما ذكرها العديد من المؤلفين والأكاديميين, وكما مبين ادناه:-

انهيار النظام المالي الحالي ، مصحوبًا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية ، مع تدهور حاد في النشاط الاقتصادي للبلد. (البدري ,2015: 1) ان زيادة حجم الإنفاق العام دون مطابقته بزيادة في واردات الدولة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وإصدار النقود لسد العجز الناجم عن الإنفاق المفرط مما ينتج عنه خلل في التوازن الاقتصادي يتسبب في الأزمة المالية في ذلك البلد. (الحيالي, 19:2016 ) حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار تصيب الاقتصاد سواء محلياً أو عالمياً مما ينتج عنه آثاراً سلبية ويدخل الاقتصاد في حالة الركود والأتكماش ( النصراوي , 2020: 279)

**ثانياً- أسباب حدوث الأزمة المالية**

أ- ضعف في النظم المحاسبية والقانونية والرقابية: إذا كانت معظم الدول عرضة للأَزمات المالية والإقتصادية، بسبب ضعف أجراءات المحاسبة والرقابة المتبعة، وكذلك درجة الإفصاح والشفافية، خاصة فيما يتعلق بنسبة الديون المعدومة في محفظة بنك الائتمان، أو بسبب ضعف النظام القانوني الداعم للعمليات المصرفية، لا سيما فيما يتعلق بالحد الأقصى المسموح به للإقتراض ونسبته إلىٰ رأس مال البنك، أو عدم وجود رقابة دقيقة عند تقديم القروض سواء أكانت عقارية أم استهلاكية (عواد واحمد، 2019: 232).

ب- **سياسات سعر الصرف:**- يذكر أن الدولة لديها سياسة سعر الصرف الثابت، كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ومن الصعب على السلطات النقدية العمل كبنك الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية،، لأن ذلك سيؤدي إلىٰ خسارة السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة مالية (بتال واخرون، 2018: 436).

ت- **نظام المشتقات المالية** : يعد ظهور المشتقات المالية على أنها أداة لمنع المخاطر، لكنها كانت تستخدم في الأصل لنقل وتوزيع تلك المخاطر، ولكون المشتقات المالية مصنوعة من مكونات الأصول المالية وليس لها قيمة جوهرية، أدىٰ ذلك إلىٰ زيادة الأَزمات المالية وتفاقمها، كان سببه إعادة إشتقاق هذه الأَوراق المالية لمرات عدة، وتشتتها الواسع، وفصلها عن الإقتصاد الحقيقي (علي واخرون، 2020: 85).

**ثالثا – مفهوم وتعريف الضريبية** :وهي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع للدولة من الاشخاص والمؤسسات لتامين نفقات الدولة , من اجل تمويل نفقات الدولة , ومن اجل تمويل القطاعات العامة التي تتولاها الدولة كقطاع التعليم متمثلاً في المدراس ورواتب المدرسين , وراتب العمال في الوزرات والمؤسسات الحكومية ( خضر , 2008: 30)

**تعريف الضريبة** : إقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية، ومن دون مقابل مباشر، وذلك بغية ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة( القريشي ،2019: 13) ، وكذلك عرفت بأنها استقطاع أو تكليف نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل أي أنّ المكلف بدفع الضريبة لا يحصل على أي منفعة شخصية له بصورة مباشرة.( رشيد، 2020 : 11)

**رابعاً– خصائص الضريبة**

هنالك مجموعة من الخصائص التي تميز الضريبة عن غيرها من إيرادات الدولة وهي:

أ– عمومية الضريبة: صفة العمومية أن تصيب الضريبة جميع الأفراد والأموال الذين تنطبق عليهم القاعدة الضريبية على تصرفاتهم، ولا يهم تبعا لذلك عدد الأشخاص الذين تفرض عليهم الضريبة ماداموا مشمولين حتى لو كان مكلف واحد فقط أو فئة معينة، فالمهم أن تكون القاعدة عامة مجردة تخاطب الناس بصفاتهم(احمد، 2016 :10–11).

ب– **فريضة إجبارية:** لا يملك دافع الضرائب خيار دفع الضريبة من عدمه ، بل يضطر إلىٰ دفعها بغض النظر عن ميله أو رغبته في ذلك، فإذا ما سولت له نفسه التهرب، او الامتناع عن دفع الضريبة وقع تحت طائلة العقاب وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف بتوظيف طرائق تنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من إمتياز على اموال الشخص كافة وهذا يعني أنّ الضريبة مال مستحق للدولة على وفق القانون، وهناك تجريم للتهرب من دفعها( الدرويش، 2022: 55)

ث– **تفرض الضريبة من الدولة:** أنّ الضريبة لا يمكن أنّ تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ أرادة السلطة التشريعية لا يحق لها الا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من السلطات المختصة ( خرسان : 2020: 66)

ج– **تفرض الضريبة وفقاً لمقدرة المكلفين:** لايتمتع المكلف الذي يدفع الضريبة بمقابل محدد من الدولة حين دفعها، غير أنّ هذا لاينفي أن المكلف ينتفع من الخدمات التي تقدمها المرافق العامة للدولة، إنما إلىٰ مدى مقدرته على تحمله لأعباء الدولة العامة، إذا يتعين على المكلف أن يسهم في التضامن الاجتماعي من دفعه الضرائب للدولة، فضلاً عن أن هذه المساهمة تتحدد على وفق قدرته التكليفية (العمار، 2020: 17).

ح–**تفرض الضريبة بلا مقابل:** يدفع المكلف الضريبة دون الحصول على أي ميزة محددة مقابل ذلك، كمساهمة منه داخل المجتمع في تحمل الالتزامات والنفقات العامة، علاوة على ذلك، فأنّ الدولة ليست ملزمة بتقديم خدمة محددة لدافع الضرائب، بقصد تمويل الإنفاق العام الذي يترتب على تنفيذه تحقيق منافع عامة. (العبيدي، 2019 :32)

خ–**تدفع الضريبة بصورة نهائية:** أن الضريبة عند دفعها لا يمكن إسترجاعها أو المطالبة بها تحت أي ظرف إذ يدفعها المكلفون بصفة نهائية (خلف، 2017: 58).

د– **الضريبة دين ممتاز:** لجأت التشريعات الضريبية إلىٰ جعل دين الضريبة ديناً ممتازاً، لتضمن الحصول عليه نظراً لصفة هذا الدين وأهميته في تسيير المرافق العامة، اذ له الأولوية قبل غيره من ديون الممول ولا يسبقه في ذلك أي دين آخر، إلا المصروفات القضائية، فدين الضريبة مقدم قبل توزيع تركة الممول المتوفي ولا يجوز لأحد الورثة ضمان سداده بعد ذلك كونه دين مستحق بمجرد الوفاة (رشيد، 2020: 17).

ذ– **الضريبة تحويل أموال من القطاع الخاص إلىٰ القطاع العام:** تعكس الضريبة تحويلاً نقدياً من القطاع الخاص إلىٰ القطاع العام في سياق العلاقات الاقتصادية المتبادلة للإقتصاد الوطني، والتي ترمز إليها هذه العلاقات المتداخلة طوال الدورة الاقتصادية.(مشكور وآخرون، 2014: 22).

**رابعاً– مفهوم وتعريف الحصيلة الضريبية**

تؤدي الإيرادات وطرائق التحصيل بشكل عام دورًا مهمًا في السياسة المالية للدولة وهي الحجر الأساس في مقدرة الدولة على الإنفاف ، وتُعد الضرائب أحد مصادر التمويل المهمة للدولة، وبذلك لها أهمية كبيرة في تمويل الموازنة العامة، فهي تسهم بشكل مباشر في تغطية النفقات العامة، لذا فأنّ الحصيلة الضريبية تنحصر في كل مبلغ تحصل عليه الدولة من فرض الضرائب بأنوعها في نظامها الضريبي، إذ أن تحصيل الإيرادات مطلوب لأي نظام ضريبي لسد احتياجات البنية التحتية من خلال تمويل الإنفاق الحكومي الجاري والتنموي، والضريبة أذ تؤدي ، دوراً في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو بناء مشاريع استثمارية منتجة اجتماعياً. (خضير، 5:2018) يقوم النظام الضريبي في العراق على أساس مزيج من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والضرائب المباشرة في العراق التي تفرض على الدخل وهي ضريبة الدخل وضريبة العقار وهناك ضريبة واحدة مفروضة على رأس المال هي ضريبة العرصات أما الضرائب غير المباشرة فهي تشمل كلا من الضرائب السلعية والضرائب على التداول. (الجنابي، 294:2014) وهنالك عدة تعاريف للحصيلة الضريبية نذكر منها.

**جدول(1) تعاريف الحصيلة الضريبية**

| ت | المصدر | التعريف |
|---|---|---|
| 1 | (العسكري، 2014: 52). | وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من خلال فرض ضرائب مختلفة من خلال نظامها الضريبي. |
| 2 | (العبيدي، 44:2016). | هي المبالغ المحصلة من قبل الإدارة الضريبية بعد تقدير المواد الخاضعة لدخل الأفراد (الطبيعي والقانوني) الخاضعين للتشريع الضريبي. |
| 3 | (صبري، 2018: 62). | أنها كافة المبالغ التي تجمعها إدارة الضرائب بفرض ضرائب على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يخضعون لها بشكل قانوني في أي بلد خلال مدة زمنية محددة. |
| 4 | (سرحان، 2022: 50) | وتعبر عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الإدارة الضريبية من الأشخاص سواء كانوا (أفراد، شركات) بعد تحديد دخولهم الخاصة للضريبة وفق القوانين والضوابط والتعليمات من خلال ما تقوم به السلطة الضريبية بعدد من الإجراءات والعمليات المحددة مسبقاً. |
| 5 | (الدرويش، 2022: 70) | تلك المبالغ المستحصلة من قبل السلطة المالية نتيجة قيام المكلفين الخاضعين للضريبة بتسديد ما بذمتهم من ضريبة مستحقة لغرض تمويل الإنفاق الحكومي العام. |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه

**المبحث الثالث: دراسة وتحليل تأثير الازمات المالية في حجم الحصيلة الضريبية في العراق**

واجه الاقتصاد العراقي سلسلة من الأزمات المالية والأمنية وسط الاحتجاجات وانهيار الخدمات العامة فضلا عن انهيار أسعار النفط العالمية جراء تفشي جائحة كورونا وحرب أسعار النفط بين المنتجين الامر الذي اثر على قدرة الحكومة الإيرادية. اذ ان لهذه الأزمات المالية وغير المالية تداعيات وتأثيرات كبيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وعلى الامدين القصير والطويل ويمكن ان نبين تأثير تلك الازمات على حجم الحصيلة الضريبية كما يلي :

**اولاً– الأزمة الأمنية (داعش) وانخفاض أسعار النفط وتأثيرهما في الحصيلة الضريبية**

اتسمت هذه المدة بأحداث متعددة المجالات التي اثرت على مجمل النشاط الاقتصادي والسياسي والخدمي في العراق فبعد الأزمة العسكرية التي مر بها العراق نهاية عام 2014 والتي تمثلت بسيطرة المجاميع الارهابية على جزء من الاراضي العراقية ، وعلى اثر ذلك خاض العراق معركة جديدة ضد الارهاب وواصل حملة أمنية مكثفة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يُعرف بـ" داعش" الأمر الذي دفع بالتنظيم للانسحاب وفقدان سيطرته على نحو كبير من المناطق التي كان يسيطر عليها ولعل من أبرزها تحرير الرمادي وتكريت وجبل سنجار شمالا وصولا الى اعادة السيطرة الكاملة على تلك المناطق ودحر التنظيم. وساد ذلك متزامناً مع تردي الوضع الاقتصاد اذ لا يزال العراق يمر بمرحلة صعبة زادها تراجع أسعار النفط بمعدلات قياسية وصلت في اوقات إلى أدنى مستوى لها منذ سبعة أعوام مضت، وباعتبار أن واردات الاقتصاد العراقي ترتكز بشكل كبير على بيع أسعار النفط زاد هذا من الأزمة التي تشهدها البلاد.

و تحاول جاهدة لإعادة إعمار المناطق التي طُرد منها داعش وغيرها من النفقات التي يتصدر القطاع العسكري أولوية فيها. ضف الى ذلك التغيرات السياسية التي حدثت في تلك المدة من الغاء مناصب كبيرة. وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المعتمدة على الايرادات النفطية في تمويل برامجه التنموية، مما جعله اقتصاداً ريعياً يتأثر بقوى خارجية تتمثل بتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية, في ظل انعدام تنوع مصادر دخله القومي بسبب انخفاض كفاءة النظام الضريبي فيه، الا ان التغيرات التي تحدث في الايرادات الضريبية ارتفاعاً وانخفاضاً لا تستجب للتغيرات الدولية وهذا ما يتضح جليا من الجدول (3-1) ، فعلى الرغم من حدوث الصدمة المزدوجة الامنية والاقتصادية عام 2014 الا ان الحصيلة الضريبية اخذت بالارتفاع التدريجي من حوالي (1,465,261) مليون دينار عام 2014 الى حوالي (5,093,887) مليون دينار عام 2017 وبزيادة ما يقارب ( 3 ) اضعاف مسجلة بذلك معدلات نمو سنوية موجبة خلال تلك الاعوام، لتنخفض في العام التالي وبمعدل انخفاض بلغ (-18.3%) لتصل الى (4,160,935) مليون دينار وهذا بعد تعافى الاقتصاد من تلك الازمتين الامر الذي يبين ضعف العلاقة بين ازمة انخفاض اسعار النفط والازمة الامنية مع حجم الحصيلة الضريبة في العراق ، وهذا نابع من تشوه الهيكل الاقتصادي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي من جهة واعتماد الاقتصاد على القطاع العام من جهة اخرى الامر الذي ادى الى ان تكون مصادر الضريبة المباشرة غير المباشرة بعيدة كل البعد عن تأثيرات هاتين الازمتينن. بمعنى اخرى فان لطبيعة الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على النفط في تمويل الموازنة العامة والاقتصاد الوطني مما ولد ضعف في الحافز على تفعيل الضرائب كونها موردا بديلا لتمويل الانفاق العام والبرامج التنموية في البلاد , كما ان اغلب العوامل المؤثر في الحصيلة الضريبة تكمن في ضعف جهد الإدارة الضريبية في التحصيل الضريبي مما يؤدي الى زيادة الأعباء المالية على الدولة بالإضافة الى التركيز على بعض الضرائب التي تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الإيرادات العامة، والتي يؤدي عدم تحصيلها الى حدوث المشاكل المالية ناهيك عن انخفاض المستويات الثقافية لدى أفراد المجتمع بأهمية الضرائب وما تؤدي من إسهامات في رفع مستوى الخدمات وهذا يعود إلى ضعف الثقة بالحكومة وقدرتها على استغلالها في المجالات المخصصة لها بشكل امثل مما يفضي إلى قيام الأفراد بتجنب والتهرب من دفع الضريبة ومن ثم حرمان الخزينة العامة من أموال كان من المفترض تحصيلها ومن ثم إنفاق على شكل خدمات تقدم إلى كافة شرائح المجتمع.

**الجدول (2) تطور الحصيلة الضريبية في العراق للمدة 2014-2018**

| السنة | الحصيلة الضريبية | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|
| 2014 | 1,465,261 | |
| 2015 | 1,723,688 | 17.6 |
| 2016 | 3,408,420 | 97.7 |
| 2017 | 5,093,887 | 49.5 |
| 2018 | 4,160,935 | -18.3 |

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.

**ثانياً-ازمة انتشار جائحة كورونا وانخفاض قيمة الدينار وتأثيرهما في الحصيلة الضريبية**

اجتاح فيروس كورونا (COVID-19 ) العالم أجمع بين عشية وضحاها مما وضع حكومات الدول في موقف صعب حيث أصبحوا مطالبين بسرعة التصرف لوقف انتشار الفيروس في بلادهم وفى نفس الوقت الحفاظ على اقتصاد الدولة ومحاولة التقليل من حدة أثار هذا الفيروس على كافة نواحي الحياة ونظراً لاضطرار العديد من الدول إلى فرض حظر جزئي أو حظر كامل على حركة مواطنيها، فكان من أهم البدائل التي تم التوصل إليها هو اللجوء إلى التكنولوجيا في محاولة للحفاظ على انتظام حركة الاقتصاد وفى نفس الوقت الحفاظ على الأرواح. وبدأت العديد من الكيانات الاقتصادية في تفعيل المنصات الإلكترونية الخاصة بها حتى يتم من خلالها إنجاز العمل بشكل منتظم. ونظراً لأن صناعة التأمين من الصناعات الاقتصادية الهامة والحيوية، فقد حاول القائمين على الصناعة مواكبة التطور السريع للحدث وبحث الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الوسائل التكنولوجية

الحديثة من أجل استمرار العمل في سوق التأمين وتقليل الأثار الاقتصادية التي قد تنعكس من جراء هذا الوباء على الاقتصاد وحتى تستمر مساهمة هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

ان المتابع لتاريخ الاقتصاد العراقي الحديث على علم بان الازمات التي تعرض لها الاقتصاد لا تأتي فرادى حيث ساد مع انتشار لجائحة كورونا ازمة اخرى تمثلت في انخفاض قيمة العملة نتيجة تخفيض سعر صرف الدينار والذي يساعد في زيادة الايرادات الحكومية من الدينار، ومن ثم يُمكنها من تغطية او خفض العجز المالي في موازنتها ( أن وجد )، فضلا عن تقليل النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد، بفعل ارتفاع اسعار السلع المستوردة لا سيما وان الاقتصاد معتمد بشكل كبير جداً على الاستيرادات لتغطية حجم الطلب الكلي هذا من جانب، وزيادة قدرة بعض المنتجات المحلية على المنافسة فضلا عن إمكانية زيادة ذلك الانتاج من جانب اخر، إذ إن تخفيض سعر صرف الدينار يمثل ضريبة ضمنية تتحملها الشرائح الفقيرة من المجتمع قبل الغنية منه، بينما من الصعب تغيير ذلك السعر نحو الارتفاع في ظل عدم وجود عجز في الموازنة وسيادة استقرار مستويات الاسعار، فما الجدوى من تغيره ؟ حيث لوحظ على واقع الاقتصاد العراقي في نهاية عام 2020 بعد تخفيض سعر صرف الدينار المباع الى وزارة المالية بـ (1450 ) دينار / $ بعدما كانت (1182) دينار / $ قبل التخفيض، وعلى الرغم من الملاحظات على بعض الادوار الحكومية التي مورست على استقلالية البنك المركزي، والتي زجت بالاقتصاد العراقي ودخوله في أتون التضخم الركودي، وزيادة معدلات الفقر في البلد، وضعف القدرة المركزية في السيطرة على مستويات الاسعار، فارتفاع معدلات التضخم لتبلغ اربعة اضاعف عما كانت عليه قبل التخفيض بأشهر معدودة، فضلا عن اتساع حجم الفجوة بين السعري الرسمي والسوقي للصرف المحلي، إذ لا يوجد شيء اسوء من سيادة هذين السعرين في الاقتصاد، الامر الذي ترتب عليه فقدان مصداقية السياسة النقدية التي اجتهدت طويلاً لإرساء قواعدها، فضلا عن أنها ستفقد بالقريب أداة التوقعات التي تعد جوهر هذه السياسة.

لقد مَثّل هذا الاجراء انتهاكاً واضحاً لاستقلالية البنك المركزي العراقي حتى مع زعم الاخير أن ذلك جاء لأحداث تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد الكلي لتتناغم مع الاصلاحات الهيكلية التي رسمتها الحكومة التنفيذية في ورقتها البيضاء التي لم نجد بوادر تطبيقها او الشروع في اعتمادها، فعندما يتحدث صانعي السياسة المالية عن ضرورة تخفيض سعر الصرف المحلي بشكل مستمر دون أن يضعوا استراتيجية مستقبلية لتفادي تأثيرات ذلك مع اجبار السلطة النقدية نوعاً ما على القبول بتحديدها لسعر صرف الدينار عند (1450) دينار/ $، وألا سيتم بيع الدولار الى القطاع الحكومي والخاص بالسعر الذي تراه وزارة المالية مناسباً لها، الامر الذي معه سيفقد السلطة النقدية تحقيق اهدافها العامة، مما اضطرها الى الخضوع والقبول بذلك السعر.

ان هاتان الازمتان كان لهما تأثيراً كبيراً على حجم الحصيلة الضريبية في العراق حيث يتضح من الجدول (3– 2) استمرار انخفاض الحصيلة الضريبية في عام 2019 وبمعدل انخفاض مقداره (–25.1%) مقارنة بعام 2018 لتسجل الحصيلة الضريبية مبلغ (3,116,257) مليون دينار ومع بدأ تقليل الاجراءات الاحترازية لجائحة كورونا من حالات الاغلاق وتقليل الدوام الرسمي مما انعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي من جهة و وامكانية قيام الادارة الضريبية بعملية جباية الضرائب بعد عودة الحياة الطبيعة في البلاد من جهة اخرى ليرتفع مستوى الحصيلة الضريبية الى حوالي (3,888,385) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو موجب بلغ (24.8) في العام نفسه، بالرغم من اندلاع ازمة انخفاض قيمة الدينار في بداية عام 2020 الا ان عدم اقرار الموازنة حال دون تأثيرها على حجم الحصيلة الضريبية، لكن مع تزايد تأثيرات تلك الازمة الامر انعكس سلبا على مصادر الايرادات الضريبية لتنخفض لتبلغ (3,579,971) مليون دينار عام 2021 وبمعدل انخفاض مقداره (–7.9).

**الجدول (3) تطور الحصيلة الضريبية في العراق للمدة 2019–2021**

| السنة | الحصيلة الضريبية | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|
| 2019 | 3,116,257 | –25.1 |
| 2020 | 3,888,385 | 24.8 |
| 2021 | 3,579,971 | –7.931673433 |

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.

**ثالثاً– مؤشرات كفاءة النظام الضريبي في العراق**

يتم إحتساب مؤشر الطاقة الضريبية في العراق للمدة (2014–2021) كذلك تحليل مؤشر العبء الضريبي والجهد الضريبي في الإقتصاد العراقي.

**أ–تحليل مؤشر الطاقة الضريبية في الاقتصاد العراقي:** بعد أنّ تعرض الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوج خلال عام 2014 متمثلة بإنخفاض اسعار النفط وسيطرة بعض الجماعات الإرهابية على جزء من الأراضي العراقية وما تلاها من تأثيرات اخرى وصولا إلىٰ جائحة كورونا، الأمر الذي أثر سلبا على كافة مؤشرات الاقتصاد العراقي ليأخذ معدل نصيب الفرد بالتقلب بالاتجاهين خلال هذه المدة وصولا إلىٰ ما يقارب (8.6) مليون دينار عام 2021 وكما موضح في الجدول الاتي :

**الجدول (4) احتساب مؤشر الطاقة الضريبية في العراق للمدة (2014 – 2021) مليون دينار**

| السنة | نصيب الفرد من الدخل | درجة الانفتاح الاقتصادي | الطاقة الضريبية |
|---|---|---|---|
| 2014 | 7.19 | 68 | 17.49 |
| 2015 | 6.43 | 65 | 17.12 |
| 2016 | 6.1 | 70 | 59.6 |
| 2017 | 5.6 | 73 | 9.58 |
| 2018 | 6.7 | 67 | 9.72 |
| 2019 | 7.9 | 60 | 9.87 |
| 2020 | 8.3 | 54 | 15.7 |
| 2021 | 8.6 | 62 | 16.7 |
| المتوسط | | | 13.23 |

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات :– وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية، سنوات متعددة الطاقة الضريبية من احتساب الباحثان بالاعتماد على المعادلة الاتية:

الطاقة الضريبية = 8، 86 + 0، 0002 نصيب الفرد من الدخل + 0، 127 الانفتاح الاقتصادي

**ب–تحليل مؤشر العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي:**يسهم هذا المؤشر في إمكانية توزيع فرص الضريبة وكذلك كيفية فرضها وتحديد لمعدلات مع مراعاة اعتماد قواعد الضريبة ثم على مدى شموليتها، بالرغم من ان قوانين الضريبة تحدد الشخص المكلف بدفعها، إلا انه يمكن لذلك الشخص من القيام بنقل عبء تلك الضريبة إلىٰ شخص اَخر من خلال نقلها على السلع المباعة او بطريقة اخرى وبذلك يكون قد أستقر ذلك العبء الضريبي في نهاية المطاف على غير المكلف بالضريبة ويسمى عندها بالمكلف الفعلي.

وبناءً على ذلك فأنّ مسألة العبء الضريبي من المسائل المهمة التي يمكن للمعنيين أن يبينوا مدى كفاءة النظام الضريبي من عدمها من خلال ذلك المؤشر، لذا يمكن الإستدلال بهذا من خلال تتبع تطورات هذا المؤشر في العراق من خلال الجدول الاَتي :

**الجدول (5) تطور مؤشر العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2014– 2021(مليون دينار عراقي)**

| السنة | الايراد الضريبي1 | الناتج المحلي الاجمالي2 | العبء الضريبي : 1\2 |
|---|---|---|---|
| 2014 | 1465261 | 5 ،266420384 | 0.55 |
| 2015 | 1723688 | 8 ،209491917 | 0.82 |
| 2016 | 3408420 | 2 ،203869832 | 1.67 |
| 2017 | 5093887 | 225722354 | 2.26 |
| 2018 | 4160935 | 221064479 | 1.88 |
| 2019 | 3116257 | 277884869.4 | 1.12 |
| 2020 | 3888385 | 198774325.4 | 1.96 |
| 2021 | 3579971 | 216410854.7 | 1.65 |
| المتوسط | | | 1.5 |

المصدر من إعداد الباحثان بالإستناد إلىٰ بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم المتابعة والتخطيط. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

**ج –تحليل مؤشر الجهد الضريبي في الاقتصاد العراقي:** عادة ما يقوم المعنيين بالإعتماد على قيم الجهد الضريبي في حكمهم على مدى فاعلية النظام الضريبي، إذ من خلاله يتبين كفاءة الإدارة الضريبية وكذلك النظام برمته، فعندما تكون قيمة ذلك المؤشر قريبة من الواحد الصحيح فأنّ ذلك يعكس كفاءة وفاعلية النظام الضريبي في البلاد، لكن لو أقتربت قيمة ذلك المؤشر من الصفر فيحصل العكس إذ يدل ذلك على ضعف الادارة الضريبية وكفاءتها في استغلال الطاقة الضريبية، فيما يوضح إرتفاع قيمة مؤشر الجهد الضريبي على الواحد صحيح الأمر الذي يوضح بأنّ المكلفيّن بدفع الضريبة يتحملون عبئاً ضريبياً كبيراً، وفي طور ذلك يمكن تتبع تطور هذا المؤشر في العراق للوقوف على كفاءة النظام الضريبي إذ من الممكن ايضاحها بموجب الجدول الاتي :

**جدول (6) تطور مؤشر الجهد الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة 2014– 2021**

| السنة | العبء الضريبي 1 | الطاقة الضريبية 2 | الجهد الضريبي3 2/1 |
|---|---|---|---|
| 2014 | 0.55 | 17.49 | 0.031447 |
| 2015 | 0.82 | 17.12 | 0.047897 |
| 2016 | 1.67 | 59.6 | 0.17308 |
| 2017 | 2.26 | 9.58 | 0.235765 |
| 2018 | 1.88 | 9.72 | 0.19333 |
| 2019 | 1.12 | 9.87 | 0.113414 |
| 2020 | 1.96 | 15.7 | 0.124841 |
| 2021 | 1.65 | 16.7 | 0.098802 |
| المتوسط | 1.5 | 13.23 | 0.113378 |

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (3–3) و(3–4)

**اثبات فرضيات البحث**

قد تبين مما سبق بأن فرضية البحث قد تم إثباتها بوجود علاقة عكسية بين الازمات المالية والايرادات الضريبية حيث لوحظ كلما زادت الازمات المالية تنخفض الايرادات الضريبية وذلك من خلال تحليل البيانات لمتغير الحصيلة الضريبية (متغير تابع) في الأَزمات المالية (متغير مستقل) متمثلة بأزمة إنخفاض أسعار النفط اواخر عام 2014 متزامنة مع سيطرة المجاميع الإرهابية داعش خلال المدة ذاتها فضلا عن أزمتي جائحة كورونا وإنخفاض قيمة الدينار (ارتفاع سعر صرف الدولار) في المدة 2019–2021 وطبيعة العلاقة بينهما. اذ يلاحظ أنّ الحصيلة الضريبية خلال تلك الأَزمات قد أنخفضت نتيجة إنخفاض النشاط الاقتصادي الامر الذي ادى بدوره إلىٰ إنخفاض حجم الحصيلة الضريبية لا سيما من ضريبتي العقار والمبيعات، فضلا عن إنخفاض أَداء النظام الضريبي في العراق بشكل عام وهذا ما بينته مؤشرات الكفاءة (العبء الضريبي والطاقة الضريبية والجهد الضريبي).

**المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً – الاستنتاجات**

1. انخفاض كفاءة النظام الضريبي في العراق وفقاً لمؤشر الطاقة الضريبية خلال مدة الدراسة , وبذلك فأن هذه النتيجة وحسب امكانات العراق وهيكله الاقتصادي ومنابيع دخله تعد مرتفعة نوعاً ما ، لكنها في نفس الوقت تؤشر الى انها سائرة نحو تدني مستويات الادارة الضريبية وسياستها العامة التي تتسم بضعف كفاءتها مما ينعكس على مجمل مصادر الدخل في البلاد وانخفاض الايرادات المتأتية من الضرائب.
2. يشير مؤشر العبء الضريبي إلىٰ إنخفاض كفاءة النظام الضريبي في الاقتصاد اذ يتحمل المكلفين عبئاً كبيراً في ظل عدم قدرة الدولة على جباية الضرائب والإفادة من الطاقة الضريبية المتوافر.

**ثانياً– التوصيات**

1. نوصي مراجعة الهيئة العامة للضرائب لأدئها الضريبي ولسياستها العامة بما يساهم في زيادة الايرادات الضريبية
2. اهمية رفع مستوى كفاءة عمل الجهاز الضريبي بما يضمن حق الدولة وعدم تحمل المكلف اكبر من طاقة.
3. ضرورة تبني إستبدال بعض الضرائب المطبقة بضرائب أكثر فاعلية تسهم بزيادة ايرادات الضرائب وتغذي الموازنة العامة بشكل افضل.

**المصادر**

**اولاً – المصادر العربية**


1. الحيالي ياسمين هلال (2016) ، " الازمة الاقتصادية وتداعياتها " مركز الدارسات ، دراسات إقليمية , المجلد 7 العدد, 19، معهد الإدارة – الرصافة – بغداد، جمهورية العراق.
2. الخرسان، محمد حلو، (2020) "المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها بموجب التشريع النافذ في العراق "، ط2، مكتب الجزيزة للطباعة والنشر، بغداد ، العراق.
3. خلف، صباح حسن، (2017) " مبادئ المالية العامة وتطبيقاتها في العراق"، ط1 مكتب شمس الأندلس للطباعة الرقمية والتصميم والنشر، بغداد.
4. مشكور، سعود جايد واخرون، (2014)، " المحاسبة الضريبية أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق"، ط1، مطبعة دار الضياء، النجف الاشرف، العراق.
5. احمد، اثير طه محمد، (2016) "مدى دستورية تشريعات الضرائب المباشرة في العراق أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد ، العراق.
6. بتال، أحمد حسن، باداوبي، سردار عثمان، حمه، كامران احمد، (2018)، تحليل الأزمة المالية في توفير الحاجات الأساسية لسكان مدينة السليمانية للعام 2016، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلدة 2، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، جمهورية العراق.


**ثانيا – الرسائل والاطاريح**


1. الجنابي، هيثم عبد القادر(2014)،" تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة من 1990 – "2010، الكلية التقنية الأدارية، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 28. كلية التقنية الادارية – بغداد.
2. خضر، برزان علي، (2008)، تقويم اداء الادارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
3. خضير، عوض فاضل اسماعيل، (2018). "ايرادات الدولة الضريبية منظور مقارن عراقي – عربي"، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق.
4. الدرويش، بكر اياد، (2022)، " اثر التحاسب الضريبي في تعزيز الحصيلة الضريبية" بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، تخصص ضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
5. رشيد، أسامة حميد، (2020) " دور الخصخصة في الحصيلة الضريبية"، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد.
6. سرحان، علي مطشر محمد، (2002)، النموذج المقترح لاعتماد النسب التصاعدية وفق الضوابط السنوية وأنعكاساتها على الحصيلة الضريبية، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
7. صبري، زينه فاضل، (2018)، اثر استخدام الاجراءات التحليليه في تعزيز ثقة ومصداقيه القوائم الماليه المقدمه للاداره الضريبيه، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
8. العبيدي، هيفاء كاظم اسماعيل,(2016) "اثر التهريب الكمركي في الحصيلة الضريبية" رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة إلىٰ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمـالية تخصص ضرائب، جامعة بغداد.
9. عزيز، طلال عباس، (2022) " اعتماد كلفة الفرصة البديلة كأداة لزيادة الحصيلة الضريبية "، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، تخصص ضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
10. العسكري، زينا محمد سبتي، (2014)، دور ضريبة العقار في زيادة الايرادات الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
11. العمار، عادل محمد ماجد، (2020)، " التحاسب الضريبي وأثره على العدالة الضريبية"، بحث تطبيقي في عينة من مذاخر الأدوية العراقية، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

12. عواد، سعد سلمان، أحمد، وسن يحيى، (2019)، تأثر صياغة المعايير المحاسبية في الابلاغ عن نتائج الأَزمات المالية في البيئة العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد118، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
13. القريشي، باسم فاضل خضير، (2019). "العقوبات الضريبية وأثرها في موثوقية القوائم المالية المقدمة إلىٰ السلطة الضريبية"، رسالة الدبلوم العالي في الضرائب المعادلة للماجستير مقدمة لمجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
14. محمد، زينب احمد، بشير، ربيع خلف صالح، (2014) " قياس وتحليل اثر الأَزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 78، ص 242- 277.
15. محمود، صدام محمد وحسين، علي ابراهيم (2020)، " تداعيات الأَزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا(Covid-19) أنموذجاً: دراسة نظرية تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد 49، 1-24.
16. محمود، صدام محمد وحسين، علي ابراهيم (2020)، " تداعيات الأَزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا(Covid-19) أنموذجاً: دراسة نظرية تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد 49، 1-24.
17. محمود، مصطفى قيس.(2017). "أثر الاعتراض في الحصيلة الضريبية"، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، تخصص ضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
18. مظهر ، محمد صالح ، (2008) ،"تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العراقي " بحث مقدم الى ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد .
19. النصراوي، سلطان جاسم، (2020)، الأَزمات المالية في الألفية الثالثة وأثرها على أداء القطاع السياحي العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد60، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، جمهورية العراق.

**ثالثاً- شبكة الانترنت**

1. البدري, عمار سعدون ,(2015),أزمة العراق الاقتصادية التأثيروالحلول , الحوار المتمدن.www.pukmedia.com.